تطور الصادرات النفطية وأثرها في الاداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية مع الاشارة الى العراق

د. سعد محمود الكواز
جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص :-

يهدف البحث إلى التعرف على المؤشرات الرئيسة لتطور قطاع النفط للدول العربية المختارة ، وهي (العراق، الكويت، ليبيا، قطر، السعودية، الامارات)، واتجاهات تطور صادراتها النفطية ، فضلاً عن تحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات النفطية ومتغيرات اقتصادية أخرى في الاداء الاقتصادي لتلك الدول .

ويستند البحث الى فرضية مفادها : "أن هناك تأثيراً إيجابياً ومعنوياً للصادرات النفطية للدول العربية ومنها العراق في تحقيق نموها الاقتصادي مع إمكانية توجهها لتنويع الهيكل الانتاجي السلعي لاقتصاداتها". وللتوصل إلى هدف البحث وإثبات فرضيته فقد تم اعتماد أسلوب التحليل الوصفي للبيانات والمعلومات المبوبة في الجداول عن المتغيرات الاقتصادية لتلك الدول، فضلاً عن أسلوب التحليل الكمي لأثر الصادرات النفطية ومتغيرات اقتصادية أخرى في ادائها الاقتصادي ، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي تصب في صلب موضوع البحث .

الكلمات الافتتاحية : الصادرات النفطية ، الدول العربية ، العراق ، الناتج المحلي الاجمالي ، اتجاه تطور الصادرات .

Development of Oil Exports and its Impact on the Economic Performance of a Sample of Arab Countries with Reference to Iraq

Dr. Saa'd Mahmood Al-Kawaz

Mosul University / Faculty of Administration and Economics

Abstract :-

The study aims to identify the key indicators of the development of the oil sector of selected Arab countries, namely, (Iraq, Kuwait, Libya, Qatar, Saudi Arabia, United Arab Emirates), and its oil exports development trends, as well as the analysis of the results of the assessment of the impact of oil exports and other economic variables on the economic performance of those countries.

This research based on a hypotheses that says, there is a positive and significant effect of the oil exports of the Arabic countries including Iraq in achieving its economic growth with the possibility of orientation to diversify the production structure of the commodity economies.

Finally, the study came out with a couple of conclusions and suggestions that flows into the core of the research subject.

المقدمة:-

تسعى الدول عامة والنفطية خاصة الى تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق ايراداتها من صادراتها السلعية وتوجيه هذه الايرادات الى تطوير القطاعات السلعية وخاصة قطاعي الصناعة والزراعة ، وقد لجأ الاقتصاديون الى دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستويين النظري والتطبيقي وبأخذ الصادرات كأحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي .

أهمية البحث:- تكمن بدراسة اتجاهات تطور الصادرات النفطية وتأثيراتها في الاداء الاقتصادي للدول العربية المختارة ، علما أن هذه الدول تعاني من التباطؤ وهي بحاجة إلى الاستخدام الامثل لإيراداتها النفطية لتحريك النمو الاقتصادي فيها .

مشكلة البحث:- تتلخص بأن الصادرات النفطية للدول العربية ومنها العراق تشكل نسبة مرتفعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتمثل القسم الأكبر من صادراتها الإجمالية ، ولكون اقتصاداتها تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فيها، فان الاداء الاقتصادي لهذه الدول سيرتبط بتقلبات السوق النفطية الخارجية وتأثيرات الأزمات العالمية، مما ينعكس سلباً على خططها التنموية .

يهدف البحث:- إلى تقدير وتحليل أثر الصادرات النفطية ومتغيرات اقتصادية أخرى في النمو الاقتصادي للدول العربية عينة البحث وباستخدام السلسلة الزمنية للمدة (1985-2011) ،وتقسيماتها ضمن ستة مدد زمنية .

فرضية البحث :- ويستند البحث الى : " أن هناك تأثيراً ايجابياً ومعنوياً للصادرات النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي للدول العربية المختارة ومنها العراق مع إمكانية توجهها لتنويع الهيكل الانتاجي السلعي لاقتصاداتها".

اسلوب البحث:- تم اعتماد أُسلوب التحليل الوصفي للبيانات المبوبة في الجداول عن المتغيرات الاقتصادية للدول المختارة ، فضلاً عن أسلوب التحليل الكمي لأثر الصادرات النفطية ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية في نموها الاقتصادي.

هيكلية البحث :- يتضمن البحث ثلاثة مباحث ، تناول الاول المؤشرات الرئيسة لتطور قطاع النفط للدول العربية ومنها العراق، وقد اهتم الثاني بتحليل اتجاهات تطور صادراتها النفطية للمدة المذكورة وتقسيماتها، واهتم الثالث بتحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات النفطية ومتغيرات اقتصادية أخرى في الأداء الاقتصادي لتلك الدول للمدة نفسها . وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول:_

المؤشرات الرئيسة لتطور قطاع النفط للدول العربية المختارة ومنها العراق

يتأثر سوق النفط الدولي بالأحداث والاضطرابات التي تحدث في العالم ولا سيما في الدول المصدرة للنفط، وعلى وجه الخصوص الدول العربية النفطية المختارة التي تؤثر وتتأثر بالسوق النفطية، وتحرص على سد حاجة الطلب العالمي على النفط كونها من الدول المنتجة للنفط وكأعضاء في منظمة الأوبك ، ولكن بالمقابل فإن الدول المستهلكة لا تتعامل بسياسة نفطية منصفة تجاه الدول المنتجة له (الساكني، 2004، 176).

يمكن عرض المؤشرات الرئيسة لتطور قطاع النفط في الدول العربية المختارة ومنها العراق، كالأتي:

اولا: العراق

يمثل قطاع النفط في العراق الركيزة الأساسية في بناء ونمو الاقتصاد المحلي، وتشكل الصادرات النفطية النسبة الأكبر من صادراته الاجمالية، ويتم تكرير كميات معينة من النفط الخام في مصافي العراق القائمة لإنتاج المشتقات النفطية المختلفة، لتغطية متطلبات الاستهلاك المحلي، فضلا عن ان العراق يتميز بضخامة احتياطياته النفطية، وانخفاض تكاليف الإنتاج في هذا القطاع (التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، 2003، 17)، ومن الجدول (1) يمكن ملاحظة المؤشرات الاتية :

إن الإنتاج النفطي في العراق بلغ 2.234 مليون برميل/ يوم كمتوسط للمدة (1989-1985)، وبنسبة 12.3% من إجمالي إنتاج النفط الخام لدول الأوبك، كونه عضوا في هذه المنظمة، وانخفض إلى 0.866 مليون برميل/ يوم كمتوسط للمدة (1990-1994)، وبنسبة 3.6% من اجمالي انتاج النفط الخام لمنظمة الاوبك، ويعزى هذا الانخفاض إلى العدوان الثلاثيني، وكذلك الحصار على العراق (الشيرواني، 2002، 57)، ثم ارتفع متوسط الإنتاج إلى 1.552 مليون برميل/يوم للمدة (1995-1999)، وبنسبة 5.7 %، بسبب مذكرة التفاهم التي عقدها العراق مع الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1997، 69)، واستمر الإنتاج بالزيادة لبعض الأعوام حتى عام 2003 حيث وقع العراق تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، وليصبح قطاع النفط تحت الهيمنة الاقتصادية للشركات الأمريكية على الاقتصاد العراقي. وكان الهدف هو إنتاج أكبر كمية من النفط الخام وتصديرها على الرغم من خطورتها على المكامن النفطية(الجبوري، 2010، 87)، وعلى الرغم من انخفاض الإنتاج في العامين (2005، 2006) بسبب سوء الظروف الأمنية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، 104)، إلا أنهُ واصل بالزيادة لكي يبلغ 2.653 مليون برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011)، إذ بلغت مساهمته 8.5 % من إجمالي إنتاج النفط الخام لدول الأوبك، واحتل العراق المرتبة الرابعة بين دول الأوبك.

وتطور حجم احتياطي النفط الخام المؤكد في العراق ليصبح 142.350 مليار برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وحقق نسبة 11.9 % من إجمالي احتياطي النفط الخام لدول الأوبك، ومسجلاً المرتبة الرابعة بينها . وقد ازداد احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في العراق إلى 3.158 ترليون متر مكعب كمتوسط للعامين (2010، 2011)، ومساهماً بنسبة 3.3 % من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي لدول الأوبك، ومسجلا المرتبة السابعة بينها.

(**) الدول العربية المختارة ومنها العراق هي من بين الدول الاعضاء الدائمين في منظمة الاوبك ، وهي (العراق ، الكويت ، ليبيا ، قطر ، السعودية ، الامارات ، الجزائر ، الاكوادور ، نيجيريا ، ايران ، فينزويلا) ، ولها وزن نسبي متميز في هذه المنظمة .

وقد تطورت الطاقة التكريرية في العراق لتصل إلى 0.800 مليون برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وبنسبة 9.1 % من إجمالي الطاقة التكريرية لدول الأوبك، وذلك لتراجع الطاقة التكريرية في العراق وعدم تقدمها، وإلى الظروف التي مرَّ بها من حروب وحصار وظروف أمنية سيئة، ومن ملاحظة البيانات المتوفرة عن إنتاج العراق واستهلاكه للمنتجات المكررة، نجد أنهُ لم يحصل تطور في هذه الصناعة، وإن الإنتاج لا يغطي الاستهلاك المحلي المتزايد، مما يضطره إلى استيراد المشتقات النفطية من الخارج.

ثانيا : الكويت

اما بخصوص مؤشرات تطور قطاع النفط في الكويت فيلاحظ انه على الرغم من صغر حجمها إلا أنها تمتلك احتياطيات نفطية ضخمة تضعها في مقدمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ويعد قطاع الصناعة النفطية أهم وأكبر الصناعات والصادرات في الكويت، اذ يغطي وحده ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي، ومن الجدول (1) يمكن ملاحظة المؤشرات الآتية.

إن الإنتاج النفطي في الكويت شهد أكبر انخفاض لهُ في عام 1991 نتيجة الغزو العراقي للكويت، وكذلك الحال فقد انخفض في عام 1999 على أثر الأزمة الآسيوية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1999، 99)، وكذلك عام 2009 بعد الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، 90)، ما عدا ذلك فقد شهد الإنتاج النفطي في الكويت في المديات الزمنية المتعاقبة تطوراً مستمراً، إذ بلغ 2.486 مليون برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011) وبنسبة 8.4% من إجمالي النفط الخام لدول الأوبك، وقد احتلت المرتبة الخامسة بينها.

وتعد الكويت من الدول ذات الاحتياطي النفطي المتميز، وتطور هذا الاحتياطي ليبلغ 101.500 مليار/ برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011) محققةً نسبة 8.5 % من إجمالي الاحتياطي النفطي لدول الأوبك، ومحتلةً المرتبة الخامسة بينها ايضا.

وقد شهد احتياطي الغاز الطبيعي في الكويت تطوراً مستمراً فبلغ 1.784 ترليون متر مكعب كمتوسط للعامين (2010، 2011) وبنسبة 1.9% من إجمالي احتياطي الأوبك من الغاز الطبيعي، وقد احتلت الكويت المرتبة الثامنة بينها .

وقد عملت الكويت على تطوير الطاقة التكريرية، واتخذت عدة إجراءات للدفع بهذا القطاع إلى الأمام، إذ قامت بتخصيص مواقع الأراضي الصناعية وتجهيز البنى التحتية وتهيئة ما يلزم من خدمات صناعية، وكذلك الدعم المالي والائتماني (الموسوعة الحرة، 2012 ، 1-2). وعلى الرغم من التذبذب الحاصل في هذا القطاع نتيجةً لتأثره بأسعار النفط العالمية، فقد بلغت الطاقة التكريرية في الكويت 0.936 مليون برميل/ يوم كمتوسط للعامين (2010، 2011) وسجلت نسبة 10.6% من إجمالي الطاقة التكريرية لدول الأوبك، واحتلت المرتبة الرابعة بينها.

ثالثا : ليبيا

اما مؤشرات تطور قطاع النفط في ليبيا فيتميز بهيمنة قطاع النفط على مختلف القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعله أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية في العالم، ومن الجدول (1) يمكن ملاحظة المؤشرات الآتية.

إن إنتاج النفط الخام في ليبيا قد خضع للتأثيرات والتقلبات في السوق النفطية العالمية سلباً وإيجاباً، وأدنى إنتاج كان له في عام 2011 على أثر الأحداث الأخيرة التي مرت بها ليبيا قبل سقوط النظام فيها، وقد ازداد إنتاج النفط الخام ليبلغ 1.663مليون برميل/يوم كمتوسط للمدة (2005-2009) مسجلاً نسبة 5.2% من إجمالي إنتاج النفط الخام لدول الأوبك.

وارتفع حجم احتياطي النفط الخام المؤكد في ليبيا في المديات الزمنية الثلاثة الأخيرة المتعاقبة، ليصبح 47.556 مليار برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011) مسجلاً نسبة 4.0% من إجمالي احتياطي النفط الخام المؤكد لدول الأوبك، وذلك بسبب زيادة البحث والاستكشاف للحقول النفطية الجديدة بعد تواصل ارتفاع أسعار النفط وزيادة العوائد النفطية.

وتطور احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد في ليبيا إلى 1.521ترليون متر مكعب كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وبنسبة مساهمة 1.6 % من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد لدول الأوبك، ويمكن أن يعود انخفاض هذه النسبة إلى زيادة احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكد بينها.

وقد بلغت الطاقة التكريرية في ليبيا 0.340 مليون برميل كمتوسط للمدة (1989-1985) ،وازدادت إلى 0.380 مليون برميل في المدة (2005-2009)، ولم تشكل إلا 22 % من إنتاج النفط الخام في ليبيا، وهذا يعني أن القسم الأكبر من النفط الخام يذهب للتصدير.

أما عن إنتاج المنتجات المكررة واستهلاكها في ليبيا، فعلى الرغم من تطورها ولاسيما في العامين (2010، 2011) إلا أنها لا تمثل إلا نسبة متواضعة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة لدول الأوبك.

اما بخصوص مؤشرات تطور قطاع النفط والغاز في قطر الآخذ بالاتساع فيعد مفتاح الثروة المتنامية وتعزى إليه آفاقها الاقتصادية المؤاتية، ويواصل اقتصاد قطر نموه بقوة، وذلك أساساً بفضل النمو في صادرات الغاز، وتحتل قطر المرتبة الثالثة في احتياطيها من الغاز الطبيعي المؤكد في العالم من حيث الحجم بعد روسيا وإيران، ومن الجدول (1) يمكن ملاحظة المؤشرات الآتية.

رابعا : قطر

يعد إنتاج النفط الخام في قطر منخفضاً نسبياً مقارنة بدول الأوبك الأخرى، ويخضع للتقلبات الاقتصادية العالمية متأثرة سلباً وإيجاباً تبعاً لارتفاع النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على النفط أو تباطؤهِ، فقد بلغ إنتاج النفط الخام 0.734 مليون برميل/يوم كمتوسط للعامين (2010، 2011) مسجلاً نسبة مساهمة 2.5% من إجمالي إنتاج النفط الخام لدول الأوبك كونها عضوا فيها.

أما عن احتياطي النفط الخام المؤكد، فقد تطور بالزيادة ليصبح 25.382 مليار برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011)، مسجلاً نسبة 2.1% من إجمالي احتياطي النفط الخام المؤكد لدول الأوبك.

وتحتل قطر المرتبة الثالثة في العالم والمرتبة الثانية بين دول الأوبك في احتياطيها من الغاز الطبيعي، وازداد هذا الاحتياطي ليصبح 25.548 ترليون متر مكعب كمتوسط للمدة (2009-2005)، مسجلاً أكبر نسبة لهُ قدرها 28.2 % من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي لدول الأوبك. أما عن الطاقة التكريرية، فإنها لا تشكل إلا نسبة منخفضة اذ لا تتجاوز نسبتها سوى 0.9% من إجمالي الطاقة التكريرية لدول الأوبك. أما عن إنتاج المنتجات المكررة واستهلاكها، فإن هذا الإنتاج يكاد يغطي الاستهلاك المحلي.

خامسا : السعودية

اما مؤشرات تطور قطاع النفط في السعودية فيلاحظ انها تمتلك أكبر احتياطي نفط في منظمة الأوبك كونها عضوا فيها ، وانسجاما مع هذا الاحتياطي، فإن حصتها من إنتاج الأوبك بلغت أكثر من ثلث إنتاج المنظمة ولأعوام عديدة، وإن لدى السعودية القدرة على إنتاج النفط، ولكن قدرتها هذه كانت تزداد أو تنخفض تبعاً لظروف السوق (أحمد، 2006، 59).

ويتبين من الجدول (1) تطور إنتاج النفط في السعودية في المديات الزمنية الستة المتعاقبة، لتبلغ 8.738 مليون برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وبنسبة 29.5 % من إجمالي النفط الخام في الأوبك، واحتلت السعودية المرتبة الأولى في الإنتاج بين دول الأوبك، ويمكن أن يلاحظ التذبذب في إنتاج النفط في السعودية لتأثرها بالتطورات والاحداث الاقتصادية في العالم.

وقد أزداد احتياطي النفط الخام المؤكد في السعودية ليصبح 265.000 مليار/برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وبالرغم من انخفاض النسبة إلى 22.2% من إجمالي احتياطي النفط المؤكد لدول الأوبك مقارنة بـ 30.2 % في المدة (1985-1989)، فقد احتلت السعودية

المرتبة الأولى. كما ان احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد قد تطور في السعودية ليبلغ 8.084 ترليون متر مكعب كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وانخفضت النسبة إلى 8.6 % بسبب زيادة الاحتياطي في دول الأوبك الأخرى، واحتلت السعودية المترتبة الثالثة بينها.

أما عن إنتاج السعودية واستهلاكها للمنتجات المكررة ،فقد احتلت المرتبة الأولى بين دول الأوبك، حيث نجد أن إنتاج السعودية من المنتجات المكررة كان يغطي الاستهلاك المحلي ويفيض عليه في المديات الزمنية الخمسة الأولى، واختلفت الصورة في العامين الأخيرين (2010، 2011) لعجز الإنتاج عن تغطية الاستهلاك، فبلغ الإنتاج 1.886 مليون برميل وبلغ الاستهلاك 2.075 مليون برميل.

سادسا : الامارات العربية المتحدة

وبخصوص مؤشرات تطور قطاع النفط في الإمارات العربية المتحدة فيلاحظ انها تمتاز كغيرها من الدول النفطية بالاعتماد على الريع النفطي، ويشكل النفط ومشتقاته العنصر الأساس في إيراداتها اللازمة لتغطية الإنفاق العام ، وتشكل إيرادات إمارة أبو ظبي النفطية اساس الفوائض المالية الكبيرة في الميزانية الموحدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وان تلك الفوائض قد عززت الأصول الأجنبية للدولة، وساعدت على تحقيق تطور في مشاريع البنى التحتية والإعمار (سامبا، 2009، 9)، ومن الجدول (1) يمكن ملاحظة المؤشرات الآتية.

إن إنتاج النفط الخام في الإمارات العربية المتحدة قد شهد تطوراً ،باستثناء بعض الأعوام التي تأثر بها هذا القطاع بالتطورات الاقتصادية والتقلبات في الطلب العالمي على النفط وفي أسعاره، إذ بلغ إنتاج الإمارات 2.445 مليون برميل/ يوم كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وحظيت بالمرتبة السادسة بين دول الأوبك وكانت نسبتها 8.3 % من إجمالي إنتاج الأوبك كونها عضوا فيها.

وتعد الإمارات العربية المتحدة من الدول ذات الاحتياطي النفطي الكبير، إذ بلغ 97.800 مليار برميل كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وبنسبة 8.2% من إجمالي احتياطي النفط الخام المؤكد لدول الأوبك، واحتلت المرتبة السادسة بينها.

كما تمتلك الإمارات احتياطي من الغاز الطبيعي المؤكد، إذ احتلت المرتبة الرابعة بين دول الأوبك، وبلغ أكبر احتياطي لها من الغاز 6.091 ترليون متر مكعب كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وحظيت بنسبة قدرها 6.5% من إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد لدول الأوبك، وكان سبب انخفاض النسبة هو زيادة الاهتمام العالمي بعمليات التنقيب والاستكشاف في مجال الغاز وارتفاع احتياطيات الدول الاخرى الاعضاء فيها من الغاز الطبيعي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007، 90).

وعلى الرغم من التطور الذي حصل للطاقة التكريرية في الإمارات العربية المتحدة، إلا أن مساهمتها في الأوبك مانت منخفضة مقارنة بالدول الأخرى التي تتمتع بكميات كبيرة من احتياطيات النفط، إذ بلغت 0.466 مليون برميل/ يوم كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وبنسبة 5.3% من إجمالي الطاقة التكريرية لدول الأوبك، واحتلت المرتبة السابعة بينها.

أما عن إنتاج المنتجات المكررة واستهلاكها، فإن الإنتاج خلال المديات الزمنية الخمسة الأولى كان يغطي حاجة الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة، باستثناء العامين الأخيرين (2010، 2011)، إذ عجز الإنتاج عن تلبية متطلبات الاستهلاك المحلي في الامارات .

جدول (1) مؤشرات تطور قطاع النفط في الدول العربية المختارة وأهميته النسبية للمدة (1985-2011)

العراق

المؤشرات / السنوات	إنتاج النفط الخام مليون برميل/اليوم	احتياطي النفط الخام المؤكد مليار/برميل	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد تريليون متر مكعب	الطاقة التكريرية مليون برميل/اليوم	إنتاج المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	استهلاك المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	الأهمية النسبية % (**)					
							إنتاج النفط الخام	احتياطي النفط الخام المؤكد	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد	الطاقة التكريرية	إنتاج المنتجات المكررة	استهلاك المنتجات المكررة
1985 – 1989	2.234	87.400	1.689	0.403	0.356	0.293	12.3	12.9	3.6	6.1	6.6	8.6
1990 – 1994	0.866	100.000	3.104	0.570	0.371	0.371	3.6	12.9	5.6	7.6	6.0	8.9
1995 – 1999	1.552	109.900	3.276	0.603	0.447	0.403	5.7	13.5	5.1	7.3	6.0	8.5
2000 – 2004	2.203	114.500	3.150	0.603	0.500	0.468	7.8	12.9	3.9	6.6	6.1	8.5
2005 - 2009	2.092	115.000	3.170	0.673	0.470	0.558	6.6	11.7	3.6	27	5.3	8.5
2010 – 2011	2.653	142.350	3.158	0.800	0.563	0.658	8.5	11.9	3.3	9.1	6.7	9.1

الكويت

المؤشرات / السنوات	إنتاج النفط الخام مليون برميل/اليوم	احتياطي النفط الخام المؤكد مليار/برميل	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد تريليون متر مكعب	الطاقة التكريرية مليون برميل/اليوم	إنتاج المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	استهلاك المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	الأهمية النسبية %					
							إنتاج النفط الخام	احتياطي النفط الخام المؤكد	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد	الطاقة التكريرية	إنتاج المنتجات المكررة	استهلاك المنتجات المكررة
1985 – 1989	1.11	94.632	1.237	0.638	0.62	0.123	6.2	14.2	2.7	9.7	11.5	3.6
1990 – 1994	1.198	96.605	1.500	0.700	0.441	0.087	4.9	12.4	2.7	9.3	6.9	2.1
1995 – 1999	1.989	96.500	1.487	0.844	0.854	0.137	7.4	11.9	2.3	10.1	11.5	2.9
2000 – 2004	2.017	98.000	1.563	0.893	0.758	0.176	7.1	11.0	2.0	9.8	9.3	3.1
2005 - 2009	2.550	101.500	1.741	0.935	0.914	0.252	8.0	10.4	1.9	9.9	10.3	3.8
2010 – 2011	2.486	101.500	1.784	0.936	0.931	0.311	8.4	8.5	1.9	10.6	10.7	4.3

ليبيا

المؤشرات / السنوات	إنتاج النفط الخام مليون برميل/اليوم	احتياطي النفط الخام المؤكد مليار/برميل	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد تريليون متر مكعب	الطاقة التكريرية مليون برميل/اليوم	إنتاج المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	استهلاك المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	الأهمية النسبية %					
							إنتاج النفط الخام	احتياطي النفط الخام المؤكد	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد	الطاقة التكريرية	إنتاج المنتجات المكررة	استهلاك المنتجات المكررة
1985 – 1989	1.086	22.500	0.825	0.340	0.203	0.115	6.1	3.4	1.8	5.2	3.7	3.3
1990 – 1994	1.396	22.800	1.283	0.342	0.285	0.151	5.8	2.9	2.2	4.5	4.6	3.6
1995 – 1999	1.385	29.500	1.314	0.342	0.311	0.201	5.2	3.6	2.0	4.1	4.2	4.3
2000 – 2004	1.377	37.2500	1.423	0.380	0.355	0.216	4.9	4.2	1.7	4.2	4.4	3.9
2005 - 2009	1.663	43.4507	1.508	0.380	0.428	0.243	5.2	4.4	1.7	4.0	4.8	3.7
2010 – 2011	0.989	47.556	1.521	0.380	0.510	0.265	3.6	4.0	1.6	4.3	6.0	3.8

قطر

المؤشرات / السنوات	إنتاج النفط الخام مليون برميل/اليوم	احتياطي النفط الخام المؤكد مليار/برميل	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد تريليون متر مكعب	الطاقة التكريرية مليون برميل/اليوم	إنتاج المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	استهلاك المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	الأهمية النسبية %					
							إنتاج النفط الخام	احتياطي النفط الخام المؤكد	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد	الطاقة التكريرية	إنتاج المنتجات المكررة	استهلاك المنتجات المكررة
1985 – 1989	0.272	4.500	4.512	0.063	0.034	0.0168	1.5	07.	10.0	1.0	0.6	0.5
1990 – 1994	0.398	3.146	6.744	0.063	0.055	0.026	1.7	0.4	11.9	0.8	0.9	0.6
1995 – 1999	0.483	3.700	9.511	0.063	0.058	0.032	1.8	0.5	14.9	0.8	0.8	0.7
2000 – 2004	0.656	19.031	23.515	0.073	0.075	0.046	2.3	2.2	28.3	0.8	0.9	0.8
2005 - 2009	0.798	25.470	25.548	0.08	0.127	0.100	2.5	2.6	28.2	0.9	1.4	1.5
2010 – 2011	0.734	25.382	25.156	0.080	0.130	0.121	2.5	2.1	26.5	0.9	1.6	1.7

السعودية

المؤشرات / السنوات	إنتاج النفط الخام مليون برميل/اليوم	احتياطي النفط الخام المؤكد مليار/برميل	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد تريليون متر مكعب	الطاقة التكريرية مليون برميل/اليوم	إنتاج المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	استهلاك المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	الأهمية النسبية %					
							إنتاج النفط الخام	احتياطي النفط الخام المؤكد	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد	الطاقة التكريرية	إنتاج المنتجات المكررة	استهلاك المنتجات المكررة
1985 – 1989	4.420	205.172	4.427	1.496	1.323	0.644	24.4	30.2	9.8	22.8	24.5	19.1
1990 – 1994	7.792	261.042	5.240	1.654	1.479	0.696	32.1	33.6	9.5	22.0	24.2	16.8
1995 – 1999	7.996	261.752	5.867	1.725	1.574	0.793	29.9	32.0	9.2	20.8	21.2	16.8
2000 – 2004	8.077	263.059	6.598	1.923	1.712	1.018	28.5	29.6	8.2	21.1	21.0	18.3
2005 - 2009	8.952	264.265	7.370	2.120	1.938	1.325	28.2	27.0	8.1	22.5	21.8	20.2
2010 – 2011	8.738	265.000	8.084	2.108	1.886	2.075	29.5	22.2	8.6	23.8	22.4	29.9

الإمارات العربية المتحدة

المؤشرات / السنوات	إنتاج النفط الخام مليون برميل/اليوم	احتياطي النفط الخام المؤكد مليار/برميل	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد تريليون متر مكعب	الطاقة التكريرية مليون برميل/اليوم	إنتاج المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	استهلاك المنتجات المكررة مليون برميل/اليوم	الأهمية النسبية %					
							إنتاج النفط الخام	احتياطي النفط الخام المؤكد	احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد	الطاقة التكريرية	إنتاج المنتجات المكررة	استهلاك المنتجات المكررة
1985 – 1989	1.259	84.902	5.110	0.180	0.167	0.108	7.0	12.3	11.3	2.8	3.1	3.2
1990 – 1994	2.070	98.100	5.957	0.198	0.192	0.128	8.5	12.6	10.6	2.6	3.1	3.1
1995 – 1999	2.153	97.860	5.922	0.290	0.244	0.135	8.0	12.1	9.3	3.5	3.3	2.9
2000 – 2004	2.156	97.800	6.060	0.467	0.384	0.171	7.6	11.0	7.6	5.1	4.7	3.1
2005 - 2009	2.458	97.800	6.067	0.466	0.411	0.222	7.7	10.0	6.7	4.9	4.6	3.4
2010 – 2011	2.445	97.800	6.091	0.466	0.401	0.428	8.3	8.2	6.5	5.3	4.8	5.7

المصدر: تم إعداد الجدول أعلاه من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- OPEC, Annual Statistical Bulletin, (2003, PP. 11-21), (2006, PP. 17-29), (2007, PP. 17-29), (2008, PP. 17-29), (2012, PP. 22-46),

(*) : تم تقسيم المدة الزمنية الكلية الى ستة مدد زمنية .

(**): احتسبت النسب من قبل الباحث

المبحث الثاني :-

تحليل اتجاهات تطور الصادرات النفطية للدول العربية المختارة ومنها العراق

اولا: العراق

اذ يلاحظ إن طبيعة تركيب الصادرات في العراق تشبه معظم الاقتصادات النامية، لأنها تعتمد بشكل أساس على صادرات النفط، مما يعكس خطورة التخصص في إنتاج وتصدير هذه السلعة، لأن عوائد صادراتها تتعرض لتقلبات مستمرة.

ويبين الجدول (1) اتجاهات تطور الصادرات النفطية في العراق للمدة(1995-2011)، إذ بلغت 9.521 مليار دولار كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت في المديات الزمنية التالية لتصبح 67.648 مليار دولار كمتوسط للعامين (2010، 2011)، ولكن ما يميز هذه الصادرات منذ بداية عقد التسعينات وحتى الآن، هو اتسامها بقدر من العشوائية وعدم الانتظام، نتيجة للأوضاع السياسية غير المستقرة والعقوبات الدولية، ومن ثم الانفلات التجاري في ظل المرحلة الحالية، ففي الأعوام (1990-1996) شهد العراق قرارات دولية متعددة، أدت إلى غلق المنافذ الحدودية، وإيقاف صادرات العراق النفطية وغير النفطية، أما المدة (1997-2002) فقد تمثلت بتصدير النفط العراقي إلى الخارج مقابل الغذاء والدواء وبحسب مذكرة التفاهم.

وبخصوص المدة التي تلت عام 2003 فتميزت بارتفاع قيمة الصادرات النفطية، باستثناء عام 2009، إذ شهدت انخفاضاً بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008 (الدليمي، 2011، 55-56). أما نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت 21.5% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت في المديات الزمنية التالية لتصل إلى 41.1% كمتوسط للعامين (2010، 2011).

وبلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية 96.2% من إجمالي الصادرات كمتوسط للمدة (1985-1989)، وأصبحت 96.5% من إجمالي الصادرات كمتوسط للعامين (2010، 2011).

وبهذا ظل القطاع النفطي في العراق المساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي طوال الخمسة عقود الماضية من القرن العشرين ومطلع أعوام القرن الحادي والعشرين، إذ بقيت طاقة العراق الإنتاجية من النفط المحدد الاساس للحصول على الموارد، فالعراق لم يستغل الموارد المتأتية من النفط لأغراض تطوير القطاعات غير النفطية، وذلك للحروب المستمرة للمدة الماضية التي أدت إلى عدم استخدام عائدات النفط في تحقيق النمو في القطاع غير النفطي، مما جعل الاقتصاد أقل مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، فضلاً عن الهدر والضياع في تلك العوائد نتيجة لانتشار الفساد الإداري والمالي (محمد، سحر قاسم ، 2011، 10).

ثانيا : الكويت

اما بخصوص دولة الكويت فيلاحظ ان ضخامة إنتاج النفط فيها جعلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة بحيث يحتل المرتبة الأولى بين القطاعات الأخرى، كما ان الاعتماد المفرط على النفط يضع الكويت في وضع حرج، إذ ترتفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي والصادرات والإيرادات العامة، كما ان التقلبات في أسعار النفط تنعكس بصورة كبيرة في تقلبات الناتج المحلي والإنفاق الحكومي والايرادات من الصادرات (محمد، بختيار صابر ، 2008، 87).

ويبين الجدول (2) اتجاهات تطور الصادرات النفطية في الكويت للمدة (1985-2011)، إذ بلغت 8.125 مليار دولار كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت لتصبح 79.239 مليار دولار كمتوسط للعامين (2010، 2011).

وتميزت المدتين الزمنيتين الأولى والثانية بانخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية، وركود الطلب العالمي على النفط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، 55)، فضلا عن توقف الصادرات النفطية بسبب الغزو العراقي للكويت عام 1991، وعلى الرغم من تراجع الصادرات النفطية في بعض الأعوام بسبب

تأثرها بتقلبات أسعار النفط الخام كنتيجة للأزمات الدورية التي تمر بها الدول الصناعية المستهلكة للنفط، إلا أن المديات الزمنية الثلاث الأخيرة شهدت ارتفاعاً مستمراً في قيمة الصادرات النفطية، وذلك يعود لارتفاع أسعار النفط والكميات المصدرة منه بسبب ارتفاع الطلب عليه من قبل الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة للنفط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، 102).

أما نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 37.9% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت إلى 52.2% كمتوسط للعامين (2010، 2011)، اما نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات فقد بلغت 89.6% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت إلى 92.9% كمتوسط للعامين (2010، 2011).

إن ارتفاع هذه النسب تدل على أن قطاع النفط ما يزال مسيطراً على الاقتصاد الكويتي على الرغم من تسارع خطى التنويع الانتاجي السلعي ، لأن عوائد الصادرات النفطية توفر معظم الإيرادات الحكومية، وستستمر على الأرجح في أن تفعل ذلك لبعض الوقت، بالنظر إلى الاحتياطيات الضخمة من النفط والغاز، ويشكل اعتماد الكويت على هذه الثروة مصدر ضعف إذا ما تم الاخذ بالاعتبار تقلب الأسعار العالمية للنفط، ووجود خاصية النضوب لهذه الاحتياطيات من النفط (سامبا، 2010، 1).

ثالثا : ليبيا

اما اتجاهات تطور الصادرات النفطية في ليبيا ، فيتبين ان الاقتصاد الليبي يعتمد على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساس للدخل، والذي بدوره يتأثر بالتطورات التي تحدث في السوق العالمية للنفط، إذ شكلت الصادرات النفطية في المتوسط 93% من إجمالي الصادرات لمدة البحث.

ويبين الجدول (2) اتجاهات تطور الصادرات النفطية الليبية للمدة (1985-2011)، إذ بلغت 7.727 مليار دولار كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت في الاعوام اللاحقة لتصل الى لتصبح 28.969 مليار دولار كمتوسط للعامين (2010، 2011).

وتميزت المدد الزمنية الثلاث الأولى بانخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام، والحظر الاقتصادي على ليبيا منذ بداية عقد التسعينات، وباستثناء الأعوام التي تراجعت فيها الصادرات النفطية، على أثر الأزمات الاقتصادية العالمية 2001، 2008 ، وكذلك الأحداث السياسية التي مرت بها ليبيا عام 2011، فإن هذه الصادرات شهدت ارتفاعاً متواصلاً في المديات الزمنية الثلاث الأخيرة، وذلك يعود إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط الخام، نتيجة لازدياد الطلب العالمي، وعوامل أخرى مثل تقلبات سعر صرف الدولار، وعدم الاستقرار والمشاكل التي تعاني منها الدول المنتجة للنفط ، فضلا عن مضاربات وزيادة تدفق الاستثمارات إلى أسواق النفط العالمية (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، 102).

أما نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، فقد بلغت 31.7% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت إلى 60.3% كمتوسط للمدة (2005-2009)، ثم انخفضت إلى 44.7% كمتوسط للعامين (2010-2011) بسبب أحداث عام 2011، وبلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات 90.4% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت إلى 92.5% كمتوسط للمدة (2005-2009)، ثم انخفضت إلى 88.5% كمتوسط للعامين (2010، 2011) لنفس الاسباب المذكورة اعلاه .

ومن الجدير بالذكر القول ان ارتفاع مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، دليل على ضعف مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، وارتفاع نسبة مساهمة هذه الصادرات في إجمالي الصادرات دليل على هيمنة قطاع النفط وسيطرة الصادرات النفطية على الاقتصاد الليبي، وهذا مؤشر من مظاهر الاختلال الهيكلي الذي يجعل ذلك الاقتصاد معرضاً لمخاطر تقلبات الأسواق النفطية العالمية.

رابعا : قطر

اما في قطر فيلاحظ ان الاداء الاقتصادي يقوم أساساً على النمو في صادراتها من الغاز الطبيعي ، وعلى سياسة مالية توسعية تهدف إلى دعم الاستثمار على نطاق واسع في تحسين البنى التحتية لها ، وتشهد قطر نمواً وانتعاشاً اقتصادياً بعد أن بدأت العديد من مشاريع صناعات النفط والغاز والبتروكيمياويات تؤتي ثمارها من العائدات المالية، نظراً للقيمة المضافة العالية التي تتمتع بها هذه الصناعات (سامبا، 2008، 1).

ويبين الجدول (2) اتجاهات تطور الصادرات النفطية في قطر للمدة (1985-2011)، إذ بلغت 2.056 مليار دولار كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت في الاعوام اللاحقة لتصل الى 38.113 مليار دولار كمتوسط للعامين (2010، 2011).

وتميزت المديات الزمنية الثلاث الأولى بانخفاض قيمة الصادرات النفطية، وذلك يعود إلى انخفاض أسعار النفط الخام، وركود الطلب العالمي على النفط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، 55)، ورغم تراجع قيم هذه الصادرات في بعض الأعوام متأثرة بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، إلا أنها شهدت تطوراً ملحوظاً في المديات الزمنية الثلاث الأخيرة، وذلك يعود إلى الانتعاش الاقتصادي لدول العالم الذي أدى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط الخام والغاز وارتفاع أسعاره (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، 102). أما نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت 35.2% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وأصبحت 38.1% كمتوسط للمدة (2005-2009)، ثم انخفضت إلى 25.3% كمتوسط للعامين (2010، 2011) بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008. وبلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات 85.0% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وانخفضت إلى 42.1% كمتوسط للعامين (2010، 2011).

كما ان ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي دليل على أنها تحتل مكانة متميزة في تكوين ذلك الناتج ، وأن انخفاض نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات للمديات الزمنية الأخيرة دليل على سعي قطر إلى تطوير استثماراتها في القطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل تنويع الصادرات وتخفيض الاعتماد على النفط.

خامسا : السعودية

اما بخصوص السعودية فيتبين ان أغلب إنتاجها من النفط الخام يذهب إلى التصدير نحو الخارج، وأن صادراتها من النفط الخام كانت في تزايد مستمر كانعكاس لمؤشري الاحتياطي والإنتاج الكبيرين الذي تتمتع به السعودية ، ومع اتجاهها نحو توسيع قاعدتها الصناعية وزيادة الطاقة التكريرية للنفط، لوحظ بأن نسبة الصادرات النفطية إلى الإنتاج بدأت بالانخفاض (أحمد، 2006، 61).

ويبين الجدول (2) اتجاهات تطور الصادرات النفطية في السعودية للمدة (1985-2011)، إذ بلغت 21.743 مليار دولار كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت في الاعوام اللاحقة لتصبح 266.923 مليار دولار كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وتميزت المدة الزمنية الأولى بانخفاض في قيمة الصادرات النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط الخام والطلب عليه في السوق الدولية. وعلى الرغم من تراجع قيمة هذه الصادرات في بعض الأعوام بسبب تقلبات أسعار النفط الخام متأثراً بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية مثل 1998، 2001، 2008، إلا أنها شهدت ارتفاعاً متواصلاً في المديات الزمنية المتلاحقة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام والطلب عليه من قبل دول العالم المختلفة، وخاصة دول شرق وجنوب شرق آسيا التي شهدت معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي. كما أن هذا الارتفاع في معدلات أسعار النفط قد انعكس بشكل ايجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الأساس للنمو الاقتصادي في الدول المنتجة والمصدرة للنفط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، 102).

أما نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت 23.9% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت لتصبح 51.6% كمتوسط للعامين (2010، 2011) ، وبلغت نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات 87.9% كمتوسط للمدة (1989-1985)، وأصبحت 87.3% كمتوسط للعامين (2010، 2011).

إن هذه النسب دليل على ارتفاع الوزن النسبي الذي تسهم به هذه الصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من سعي السعودية إلى تعزيز عملية تنويع قاعدة الاقتصاد المحلي و صادراتها السلعية ، وبسبب ارتباط النمو الاقتصادي الوثيق بصادرات النفط ، فإن هذا النمو أصبح رهين الظروف الاقتصادية المتقلبة ولاسيما في أسواق النفط العالمية ، فضلا عن وجود عوامل أخرى مثل ركود الاقتصاد الناتج عن الأزمات العالمية وغيرها .

كما ان النمو الاقتصادي القائم على زيادة الصادرات النفطية يمكن أن يوسع من القاعدة الإنتاجية، إذا توفرت العقلية الاقتصادية الواعية والمدركة بخطورة استمرار اعتماد الاقتصاد على المورد الريعي المتذبذب من النفط، ولاسيما وأنهُ مورد ناضب وغير متجدد، وحق مكتسب ، لذا يجب الحفاظ عليه وتحويله إلى قيمة مضافة تستفيد منه الأجيال في الحاضر والمستقبل (محبوب، 2012، 9).

سادسا : الامارات العربية المتحدة

اما في الأمارات العربية المتحدة فعلى الرغم من استمرار الدور المسيطر لقطاع النفط ، لكن اقتصادها باتجاه أكثر تنوعاً، اذ تشكل القطاعات غير النفطية ما بين 70-60% من الناتج المحلي الإجمالي، وإن هيكل الاقتصاد وتكوين صادراته آخذ في التغيير، وقد شهد العقدان الأخيران ظهور النشاط الصناعي والمالي والتأمين والتجارة والنقل والاتصالات والبناء كمساهمين رئيسيين للناتج المحلي الإجمالي (سامبا، 2010، 7).

ويبين الجدول (2) اتجاهات تطور الصادرات النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1985-2011)، إذ بلغت 8.701 مليار دولار كمتوسط للمدة (1985-1989)، وارتفعت لتصبح 85.706 مليار دولار كمتوسط للعامين (2010، 2011).

كما ان انخفاض الصادرات النفطية في المديات الزمنية الثلاث الأولى يعود إلى انخفاض أسعار النفط الخام، وركود الطلب العالمي على النفط (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، 55)، هذا فضلا عن إن الأزمة الأسيوية التي حدثت عام 1998 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1998، 61).

وعلى الرغم من من تراجع الصادرات النفطية في بعض الأعوام متأثرة بالأحداث والأزمات الاقتصادية العالمية، إلا أنها شهدت ارتفاعاً متواصلاً في المديات الزمنية الثلاث الأخيرة، ويعود ذلك إلى الارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام والطلب عليه من قبل دول العالم المختلفة . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، 102).

أما نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت 34.7% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وانخفضت إلى 25.75% كمتوسط للعامين (2010، 2011).

كما ان مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات بلغت 64.4% كمتوسط للمدة (1985-1989)، وانخفضت لتصبح 36.9% كمتوسط للعامين (2010، 2011)، وبهذا يمكن القول إنهُ على الرغم من أن القطاع النفطي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إلا أنها تمكنت من تحقيق تقدم في بعض القطاعات الأخرى كالخدمات والصناعة، باعتبار ذلك أمراً ضرورياً لتنويع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على النفط، فضلا عن تنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الأخرى، والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية، لتقوية مواقفها التفاوضية وقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية (محمود، 2010، 147).

جدول (2)
اتجاهات تطور الصادرات النفطية وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المختارة للمدة 1985-2011 (مليار دولار)

العراق						
المؤشرات / السنوات	إجمالي الصادرات 1	الصادرات النفطية 2	الناتج المحلي الإجمالي 3	الأهمية النسبية (**)		
				1/3	2/3	2/1
1985 – 1989	9.894	9.521	43.946	22.4	21.5	96.2
1990 – 1994	2.424	2.255	6.335	23.0	21.4	93.0
1995 – 1999	4.879	4.527	9.573	39.4	36.6	92.8
2000 – 2004	15.324	14.664	23.591	65.9	62.9	95.7
2005- 2009	38.717	37.924	86.647	45.8	44.7	98.0
2010 – 2011	70.117	67.648	161.807	43.0	41.4	96.5
الكويت						
المؤشرات / السنوات	إجمالي الصادرات 1	الصادرات النفطية 2	الناتج المحلي الإجمالي 3	الأهمية النسبية		
				1/3	2/3	2/1
1985 – 1989	9.069	8.125	21.345	42.3	37.9	89.6
1990 – 1994	7.242	6.730	19.748	33.6	31.1	92.9
1995 – 1999	12.722	11.830	29.019	43.7	40.6	93.0
2000 – 2004	20.055	18.579	43.266	46.4	42.9	92.6
2005- 2009	60.850	57.798	112.316	54.0	51.9	95.0
2010 – 2011	85.263	73.648	150.457	56.3	52.2	92.9
ليبيا						
المؤشرات / السنوات	إجمالي الصادرات 1	الصادرات النفطية 2	الناتج المحلي الإجمالي 3	الأهمية النسبية		
				1/3	2/3	2/1
1985 – 1989	8.544	7.727	24.087	35.3	31.7	90.4
1990 – 1994	10.502	9.022	30.945	34.1	29.2	85.9
1995 – 1999	8.447	7.911	28.389	29.8	27.9	93.7
2000 – 2004	13.798	12.889	28.308	49.3	46.1	93.4
2005- 2009	42.492	39.313	66.344	65.2	60.3	92.5
2010 – 2011	32.699	28.969	58.658	52.7	44.7	88.5

قطر						
المؤشرات / السنوات	إجمالي الصادرات 1	الصادرات النفطية 2	الناتج المحلي الإجمالي 3	الأهمية النسبية		
				1/3	2/3	2/1
1989 – 1985	2.430	2.056	5.836	41.3	35.2	85.0
1994 – 1990	3.328	2.881	7.284	45.6	39.6	86.8
1999 – 1995	4.593	3.670	10.229	44.5	35.9	82.8
2004 – 2000	12.891	8.438	21.443	60.0	39.4	65.6
2009 -2005	41.135	25.630	70.451	59.3	38.1	63.3
2011 – 2010	89.933	38.113	150.426	59.4	25.3	42.6
السعودية						
المؤشرات / السنوات	إجمالي الصادرات 1	الصادرات النفطية 2	الناتج المحلي الإجمالي 3	الأهمية النسبية		
				1/3	2/3	2/1
1989 – 1985	24.723	21.743	91.785	26.9	23.6	87.9
1994 – 1990	45.482	41.404	130.179	34.9	31.9	91.0
1999 – 1995	52.202	45.722	154.424	33.7	29.5	87.6
2004 – 2000	87.432	77.527	204.983	42.1	37.3	88.7
2009 -2005	224.536	200.372	382.259	58.4	52.0	89.2
2011 – 2010	305.618	266.933	512.679	59.2	51.6	87.3
الإمارات العربية المتحدة						
المؤشرات / السنوات	إجمالي الصادرات 1	الصادرات النفطية 2	الناتج المحلي الإجمالي 3	الأهمية النسبية		
				1/3	2/3	2/1
1989 – 1985	13.501	8.701	24.882	53.82	34.7	64.4
1994 – 1990	24.753	13.451	35.365	70.12	38.28	54.3
1999 – 1995	32.871	13.845	48.729	67.62	28.52	42.1
2004 – 2000	61.546	28.169	81.351	74.6	34.52	45.8
2009 -2005	169.109	72.988	207.794	82.44	36.42	43.2
2011 – 2010	232.409	85.706	328.892	70.7	25.75	36.9

المصدر: تم إعداد الجدول أعلاه من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- OPEC , Annual Statistical Bulletin,, (2003, PP. 3-5), (2006, PP. 11-13), (2007, PP. 11-13),
(2008, PP. 11-13), (2012, PP. 15-17),

(*): احتسبت النسب من قبل الباحث.

ا

المبحث الثالث :-

تحليل نتائج التقدير لأثر الصادرات النفطية ومتغيرات أخرى في الأداء الاقتصادي للدول العربية عينة البحث

تم إعداد جداول عن المتغيرات الداخلة في النموذج المراد تقديره لكل دولة من دول عينة البحث، وافترض البحث أن اتجاهات التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي (Yi) مقياساً مناسبا للاداء الاقتصادي، "فالنمو الاقتصادي مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي له أهمية كمتغير اقتصادي من خلال عدة جوانب تتصل بالإنتاجية ومكوناتها التي تبين مساهمات قطاعات الاقتصاد وتطوراتها التي تعبر عن تراكمات الثروة في المدى الطويل (كريم ، بودخدخ، 2010، 71). وأنه دالة في: متغير السكان **X1** ، والصادرات النفطية **X2** ، والصادرات غير النفطية **X3** ، وإجمالي الإستيرادات **X4** ، والاستهلاك الكلي **X5** ، والاستثمار الأجنبي المباشر **X6**، وضمن العلاقة الدالية الآتية:

$$Yi = f\ (X1, X2, X3, X4, X5, X6)$$

وفي ضوء حجم العينة فإن قيمة اختبار (t) الجدولية تكون معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية 5% إذا كانت قيمة الخطأ المعياري (S.E) أقل من نصف قيمة المعلمة المقدرة لتأثير المتغير المستقل. وعليه يمكن القول أن اختبار معنوية المعلمة المقدرة يدلل على أن معامل التأثير لأي من المتغيرات المستقلة(X's) يعد معنويا إحصائيا إذا ارتفعت قيمة (t*) المحتسبة عن قيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (5%) (Hansen, 2006 , 55-70) .

اما على مستوى النموذج ككل ، فيعد النموذج المقدر معنوي إحصائياً إذا تجاوزت قيمة (F*) المحتسبة قيمتها الجدولية ضمن مستوى معنوية (5%) .

وقد تم تقدير الانموذج للدول العربية المختارة ومنها العراق ، بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، وباستخدام برنامج (Minitab) ، وباعتماد طريقة الانحدار ذات الخطوات المتتالية Stepwise Regression في إضافة أو حذف المتغيرات المقبولة تلقائيا بواسطة البرمجية عند مستوى معنوية 5%. وتعتمد في الكشف عن التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة اختبار فارار- كلاوبير باستخدام تقديرات معاملات الارتباطات الجزئية بينها. واختبار دربن واتسون (D.W) للتأكد من وجود او عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية .

وكان الأنموذج التقديري الخاص بالعراق كالاتي :

$$Yi = 9.08 + 0.991\ X2 + 0.120\ X4 + 0.381\ X5 - 16.9\ X6$$

S.E	1.658	0.1198	0.07432	0.1113	3.507
t*	(5.48)	(8.27)	(1.62)	(3.42)	(-4.82)

$R^2 = 94\%$ $R^{-2} = 93\%$ $t(0.05) = 1.717$ $F^* = 86.96$

$D.W. = 2.141$ $du_{(0.05)} = 1.753$ $dl(0.05) = 1.084$

ومن تقدير الاختبارات الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05). يلاحظ أن المعاملات المقدرة في الأنموذج التقديري أعلاه قد اجتازت تلك الاختبارات الإحصائية. فقد كانت قيمة (t*) المحتسبة أكبر من قيمة (t) الجدولية للمتغيرات المفسرة كافة، باستثناء معلمة متغير الإستيرادات فهي معنوية عند مستوى معنوية 6%. وللاستدلال على معنوية الأنموذج ككل تم احتساب قيمة (F*)، وتبين أنها أكبر من نظيرتها الجدولية، وأن القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنه بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) بلغت (0.93). وتعني أن 93% من التغيرات الحاصلة في (Yi) تعود إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالأنموذج وهي صادرات النفط والإستيرادات والاستثمار الأجنبي المباشر والاستهلاك الكلي، في حين أن 7% فقط من التغيرات فيه تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم ادخالها في الانموذج وتقع ضمن المتغير العشوائي. كما أشار الاختبار إلى أن الأنموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال وقوع قيمة (دربن واتسن) خارج

منطقة الشك، وخارج مدى قيمتيها الجدولية؛ العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني أن القيم المقدرة قد تقع في منطقة القبول إلى جانب سلامة الأُنموذج من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة.

وينطبق نسق التحليل الاقتصادي لتفسير قيم وإشارة معلمات الأنموذج مع النظرية الاقتصادية في تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وهو تزايد الناتج المحلي الإجمالي، فتبين أن إشارة معلمة الصادرات النفطية X2 موجبة، وأن زيادتها بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الأداء الاقتصادي الكلي بـ (0.991) من الوحدة الواحدة.

أما معلمة اجمالي الإستيرادات (X4) فقد بلغت قيمتها (0.120) بإشارة موجبة، أي أن تزايد الإستيرادات بمقدار معين يسهم بزيادة جداً متواضعة ولكنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 6% في مستوى النشاط الاقتصادي، والقول نفسه ينطبق على الاستهلاك الكلي وبتقديرات أكبر (0.381) وأعلى معنوية. وكانت معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر (X6) البالغة قيمتها (16.9) فتعكس غياب فاعلية الاستثمار لإسهامه سلباً في الأداء وفي النمو، وهذا ما يفسر الاشارة السالبة لمعلمة الاستثمار الاجنبي المقدر. وهذه التقديرات تقدم صورة جلية عن دور صادرات النفط في حركة الاقتصاد العراقي بشكل متفرد عن بقية المتغيرات الكلية. وبقدر ما تعبر كذلك عن تقديرات أنموذجية فهي تشخص عوامل ضعف في الأداء الأحادي للاقتصاد.

وفي الانحدار المتعدد ببرمجية الخطوات المتتالية (steps wise) فضلا عن المتغيرات التي تشرح القوة التفسيرية معنويا تترشح ثلاثة متغيرات ، وهي صادرات النفط ، والاستهلاك الكلي ، والصادرات غير النفطية في التأثير على الاداء الاقتصادي فيها ، وكان الانموذج التقديري الخاص بالكويت كالاتي :

$$Yi = 15.6 + 1.02\ X2 + 3.52\ X3 + 0.658\ X4$$
$$S.E \quad 1.906 \quad 0.1128 \quad 1.083 \quad 0.1751$$
$$(3.76) \quad (3.25) \quad t^* \quad (8.20) \quad (9.04)$$
$$R^2 = 98\% \qquad R^{-2} = 97\% \qquad t(0.05) = 1.717 \qquad F^* = 316.81$$
$$D.W.= 1.517 \qquad du_{(0.05)} = 1.651 \qquad dl(0.05) = 1.162$$

يتبين ان الصادرات النفطية (x_2) ذات تأثير ايجابي ومعنوي في النمو الاقتصادي ، تليها الصادرات غير النفطية (x_3) بعلاقة موجبة التأثير على النمو الاقتصادي فيها.

وتأتي الإستيرادات الاجمالية (x_4) بالمرتبة الثالثة في رفع المعنوية الكلية للأنموذج القياسي المقدرة بقيمة (F*)، وواضح أنها (316.81) أكبر من نظيرتها الجدولية (F = 4)، وقد رسم هذا الأنموذج القياسي أفضل العلاقات مع الاختبارات الإحصائية عند مستوى معنوية (0.0.5) واجتازت تقديراته تلك الاختبارات، إذ كانت قيمة (t*) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية لهذه المتغيرات الأربع. وللاستدلال على معنوية الأنموذج كلاً تم احتساب وأن القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنه بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) بلغت (97.3%). وتعني أن 97.3% من التغيرات الحاصلة في (Yi) تعزى إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الثلاث، وأن 2.7% فقط من التغيرات فيه تعزى إلى متغيرات الأخرى ضمن المتغير العشوائي.

كما أن الأنموذج المقدر يشير إلى أن يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، إذ وقعت قيمة (دربن واتسن) هي في المنطقة غير المحسومة، ضمن مدى قيمتيها الجدولية؛ العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (0.05)، أيان القيم المقدرة قد لا يتقرر قبولها، مع سلامة النموذج من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، بعد استبعاد متغيرات الاستهلاك الكلي والاستثمار الأجنبي والسكان.

وتفسير قيم وإشارة معلمات الأنموذج يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية، ويظهر التحليل الاقتصادي مدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وتزايد (Yi) بتزايداتها، حيث إشارة معلماتها جميعا موجبة، وأن للصادرات النفطية X2 زيادات بوحدة واحدة

تؤدي إلى زيادة الأداء الاقتصادي الكلي بأكثر من وحدة واحدة. وأن تزايد الصادرات غير النفطية بوحدة واحدة يزيد بزهاء (3.52) وحدة من وحدات الناتج.

اما الانموذج التقديري لليبيا ، فكان كالاتي :

$$Yi = 19.3 + 2.90\ X1 + 1.03\ X2 - 1.51\ X4$$
$$S.E \quad 3.942 \quad 1.062 \quad 0.081 \quad 0.3057$$
$$t^* \quad (4.88) \quad (2.74) \quad (12.73) \quad (-4.93)$$
$$R^2 = 94\% \qquad R^{-2} = 93\% \qquad t(0.05) = 1.717 \qquad F^* = 118.95$$
$$D.W. = 1.381 \qquad du_{(0.05)} = 1.651 \qquad dl(0.05) = 1.162$$

لقد استقر الأنموذج المقدر لليبيا على متغيرات: السكان وصادرات النفط ومعهما الإستيرادات الاجمالية . وأمكن كذلك تحاشي التداخل الخطي وبقيت مشكلة الارتباط الذاتي بين قيم البواقي المقدرة من الانحدار، وذلك لوقوع قيمة دربن- واتسون (أيضا كما حصل مع بيانات العراق) في المنطقة غير المحسومة لمدى القيمتين الجدوليتين، العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني أن القيم المقدرة قد تقع في منطقة اللاحسم .(Farns Worth, 2008 , 29)

ومن تقدير الاختبارات الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05). لوحظ أن المعاملات المقدرة في الأنموذج أعلاه قد اجتازت تلك الاختبارات الإحصائية. وقد كانت قيمة (t*) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية للمتغيرات المفسرة الثلاثة، بما فيها معلمة متغير الإستيرادات المعنوية ولكنها سالبة التأثير. وللاستدلال على معنوية الأنموذج ككل تم احتساب قيمة (F*)، وتبين أنها أكبر من نظيرتها الجدولية، وأن القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنه بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) بلغت (0.93) وتعني أن 93% من التغيرات الحاصلة في (Yi) تعود إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالأنموذج وهي صادرات النفط والسكان والإستيرادات سالب المعلمة، وأن 7%فقط من التغيرات فيه تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج التقديري . إن تزايد صادرات النفط والسكان لهما أبلغ الآثار الإيجابية على الاداء الاقتصادي (Yi) في ليبيا، ومعهما الإستيرادات، لتفسر مجتمعة [R^{-2} = %93.2] من تغيرات الناتج.(Gugarati , D. , and porter D. C. , 2009, 196-197)

كما أن المعنوية الكلية للانحدار كانت مرتفعة واجتازت اختبار المعنوية، كما يلاحظ من قيمة F* المحسوبة. ويبين التحليل الاقتصادي أن قيم واشارات معلمات الأنموذج كانت متفقة مع منطق النظرية

الاقتصادية في تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وهو تزايد (Yi)، فتبين أن إشارة معلمة الصادرات النفطية X2 موجبة، وأن زيادتها بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الأداء الاقتصادي الكلي بـــ (1.03) من الوحدة الواحدة. أما معلمة عدد الإستيرادات (X4) فقد بلغت قيمتها (-1.51) بإشارة سالبة، اي انها ذات تأثير سلبي على الاداء الاقتصادي.

اما الانموذج التقديري لقطر فقد كان كالاتي :

$$Yi = 4.59 + 1.56\ X2 + 1.51\ X3 + 2.08\ X6$$
$$S.E \quad 1.361 \quad 0.1569 \quad 0.1087 \quad 0.467$$
$$t^* \quad (3.37) \quad (9.92) \quad (13.90) \quad (4.46)$$
$$R^2 = 99\% \qquad R^{-2} = 98\% \qquad t(0.05) = 1.717 \qquad F^* = 687.54$$
$$D.W. = 1.218 \qquad du_{(0.05)} = 1.651 \qquad dl(0.05) = 1.162$$

مما يعني أن الانحدار المقدر في الانموذج أعلاه، بدون متغير السكان هو تقريب صحيح للواقع. وأن صادرات النفط محددا رئيسا للنمو الاقتصادي . وبهذا التقدير يقدم الأنموذج المتغيرات الثلاث: الصادرات النفطية وغير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر بأعلى تفسير للنمو

الاقتصادي بدون مشكلات قياس بمقدرة تفسيرية مرتفعة ومعنوية كلية مرتفعة. والمعاملات المقدرة في الأنموذج أعلاه قد اجتازت الاختبارات الإحصائية. اذ كانت قيمة (t*) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية للمتغيرات المفسرة. ومعنوية الأنموذج بينتها قيمة (F*)، الأكبر من نظيرتها الجدولية، وأن القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنه بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) بلغت (0.98). وتعني ان 98% من التغيرات الحاصلة في (Yi) تعود إلى التغيرات في الصادرات النفطية وغير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن 2% فقط من التغيرات تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم اخذها بنظر الاعتبار كما أن اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أظهر وقوع قيمة (دربن واتسن) ضمن منطقة الشك، وإن كانت على حافة مدى رفض فرضية العدم، ولكنها داخلة في مدى قيمتيها الجدولية؛ العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (0.05)، وهذا يعني أن القيم المقدرة قد تقع في منطقة الرفض لقيمة المعلمة. ويبين التحليل الاقتصادي أن قيم وإشارات معلمات الأنموذج كانت متفقة مع النظرية الاقتصادية في تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وهو تزايد (Yi)، وقد تبين أن إشارة معلمة الصادرات النفطية X2 موجبة، وأن زيادتها بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الأداء الاقتصادي الكلي بـــ (1.56) من الوحدة الواحدة. أما معلمة الصادرات غير النفطية فقد بلغت قيمتها (1.51)، أي أن تزايد الصادرات غير النفطية بمقدار معين يسهم بزيادة مرة ونصف في مستوى النشاط الاقتصادي وبمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، والقول نفسه ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر وبتقديرات أكبر بلغت (2.08) ،وقد كانت ذات معنوية احصائية .

وبعد استبعاد المتغيرات التفسيرية غير المجتازة للاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية ، فقد كان الانموذج التقديري للسعودية كالاتي :

$$Yi = 21.9 + 9.68\ X1 + 0.449\ X2$$

$$S.E \quad 18.95 \quad 1.486 \quad 0.1221$$

$$t^* \quad (1.15) \quad (6.51) \quad (3.68)$$

$$R^2 = 98\% \qquad R^{-2} = 97\% \qquad t(0.05) = 1.717 \qquad F^* = 485.29$$

$$D.W. = 1.916 \qquad du_{(0.05)} = 1.556 \qquad dl(0.05) = 1.240$$

يتبين أن القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنه بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) تعني أن 97% من التغيرات الحاصلة في (Yi) تعود إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة بالأنموذج وهي صادرات النفط والسكان، وأن 3% من التغيرات فيه تعزى إلى متغيرات أخرى استبعدت من الانموذج . والأنموذج القياسي الأخير يعطي أفضل العلاقات المقدرة مع الاختبارات الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05). إذ اجتازت تقديراته تلك الاختبارات، وكانت قيمة (t*) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية لهما. وللاستدلال على معنوية الأنموذج ككل تم احتساب قيمة(F*)، كانت أكبر من نظيرتها الجدولية (F = 4).

كما يشير اختبار دربن- واتسون إلى غياب مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تقع قيمة (dw المقدرة) خارج المنطقة غير المحسومة، بين قيمتيها الجدولية؛ العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (0.05)، وقريبة من القيمة 2 وهذا يعني أن القيم المقدرة واقعة في منطقة قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي .

مع سلامة النموذج من مشكلة التعدد الخطي فالتحليل الاقتصادي لتفسير قيم وإشارة معلمات الأنموذج وفق النظرية الاقتصادية، ومدى تأثير هذين المتغيرين المستقلين في المتغير التابع، وهو تزايد (Yi) تبين أن إشارة معلمة، الصادرات النفطية X2 موجبة وأن زيادتها بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الأداء الاقتصادي الكلي بنحو نصف وحدة ، ولكن تزايد السكان يؤدي إلى زيادة أكثر من تسع وحدات ونصف الوحدة من وحدات الناتج .

وقد كان الانموذج التقديري للإمارات بعد استبعاد المتغيرات غير المجتازة للاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية ، كالاتي :

$$Yi = 45.1 + 1.43\,X3 + 1.77\,X2 - 0.428\,X4$$
$$S.E \quad 3.923 \quad 0.1671 \quad 0.2353 \quad 0.1222$$
$$t^* \quad (11.49) \quad (8.58) \quad (7.53) \quad (-3.50)$$
$$R^2 = 97\% \qquad R^{-2} = 96\% \qquad t(0.05) = 1.717 \qquad F^* = 264.49$$
$$D.W. = 0.849 \qquad du_{(0.05)} = 1.651 \qquad dl(0.05) = 1.162$$

يؤكد هذا الأنموذج تقدم تأثير الصادرات غير النفطية على الناتج على بقية المتغيرات، لتنتظم بعده صادرات النفط، وكلاهما موجب ومعنوي، تليهما الإستيرادات الاجمالية بتأثير سالب على النمو الاقتصادي ، لانها تمثل عامل تسرب من الدخل . المتغيرات الثلاث تفسر التغيرات في الناتج بنسبة 96%. وهذه التقديرات، وبخاصة الأنموذج أعلاه تحاكي أنموذج دولة الكويت ، غير أن الإستيرادات الإماراتية تؤثر سلبا على الناتج وليس إيجابا .

يفيد الأنموذج ان موقع صادرات النفط الإماراتي تؤثر تأثيرا ايجابيا ومعنويا في النمو الاقتصادي ، وكانت الصادرات النفطية وغير النفطية ترتبط بعلاقة موجبة التأثير مع ادائها الاقتصادي .

وتأتي الإستيرادات الاجمالية بالمرتبة الثالثة في رفع المعنوية الكلية للأنموذج القياسي المقدرة بقيمة (F*) ، وواضح أنها (264.49) أكبر من نظيرتها الجدولية (F = 4)، وقد رسم هذا الأنموذج القياسي أفضل العلاقات مع الإختبارات الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) واجتازت تقديراته تلك الاختبارات، إذ كانت قيمة (t*) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية للمتغيرات المذكورة . وأن القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنه بمعامل التحديد المعدل (R^{-2}) بلغت (96%) ، وتعني أن نحو 96% من التغيرات الحاصلة في (Yi) تعزى إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة الثلاث، وأن النسبة الباقية من التغيرات فيه تعزى إلى المتغيرات الأخرى التي لم تدخل في الانموذج التقديري اعلاه .

كما أن الأنموذج المقدر يشير إلى أنه يعاني من ارتباط ذاتي موجب، لأن قيمة الاختبار أقل من واحد، وقد وقعت قيمة (دربن واتسن) خارج المنطقة الحرجة، لمدى قيمتيها الجدولية؛ العليا (du) والدنيا (dl) عند مستوى معنوية (0.05)، أي أن القيم المقدرة تحتاج إلى معالجة المشكلة قبل اعتمادها لأغراض السياسات الاقتصادية، مع سلامة النموذج من مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، بعد استبعاد المتغيرات الأخرى، الاستهلاك الكلي والاستثمار الأجنبي والسكان.

وتفسير قيم وإشارة معلمات الأنموذج يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويظهر التحليل الاقتصادي مدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وتزايد (Yi) بزيادتها، حيث إشارة معلماتها جميعا موجبة، وأن الصادرات النفطية X2 اذا ازدادت بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الأداء الاقتصادي الكلي بأكثر من وحدة واحدة، تصل إلى (1.77) وحدة. وأن تزايد الصادرات غير النفطية بوحدة واحدة يزيد بزهاء (1.43) وحدة من وحدات الناتج.

جدول (3): المتغيرات الاقتصادية المعتمدة والمستقلة للمدة (1985-2011) (مليار دولار)

المتغيرات / السنوات	العراق						
	الناتج المحلي الإجمالي	السكان مليون نسمة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الإستيرادات	الإنفاق الاستهلاكي الكلي	الاستثمار الأجنبي المباشر
1985	20.184	15.687	0.263	32.165	23.165	17.28	0.001
1986	21.826	16.159	5.701	0.462	38.001	15.035	0.002
1987	26.056	16.645	7.375	0.226	26.431	9.602	0.010
1988	26.851	17.146	7.220	0.230	263001	10.775	0.000
1989	24.469	17.663	8.871	0.304	20.873	8.648	0.002
1990	24.474	18.194	6.900	0.518	3.579	8.181	0.000
1991	8.292	18.707	0.244	0.018	3.579	6.300	-0.002
1992	10.417	19.233	0.356	0.027	2.358	8.561	0.006
1993	15.477	19.775	0.653	0.059	4.156	12.417	0.002
1990	14.762	20.332	0.772	0.059	2.732	12.941	0.000
1995	12.059	20.904	0.696	0.053	2.025	10.592	0.003
1996	18.045	21.546	1.008	0.079	8.571	14.790	-0.006
1997	21.994	22.207	7.073	0.532	14.335	13.290	0.002
1998	29.661	22.888	8.931	0.680	20.044	18.246	0.012
1999	34.8756	23.590	143252	1.134	24.932	12.134	-0.008
2000	35.366	24.938	20.722	0.638	21.779	11.136	-0.003
2001	36.181	24.938	16.074	0.845	26.956	15.501	-0.006
2002	33.685	25.578	12.184	0.636	19.920	17.647	-0.002
2003	22.535	26.234	7.990	0.500	24.915	18.903	0.000
2004	34.739	26.908	18.343	0.764	31.081	30.257	0.310
2005	36.268	27.598	22.950	0.747	30.670	28.721	0.515
2006	39.952	28.433	28.571	0.997	18.330	25.081	0.371
2007	40.503	29.293	35.093	0.800	13.542	27.510	0.914
2008	43.179	30.178	53.591	0.558	16.044	25.016	1.709
2009	45.688	31.090	38.015	0.672	21.187	39.535	1.458
2010	48.364	32.031	47.112	2.080	20.626	39.006	1.258
2011	52.514	32.962	35.504	1.124	18.870	38.120	0.597

المتغيرات / السنوات	الكويت						
	الناتج المحلي الإجمالي	السكان مليون نسمة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الإستيرادات	الإنفاق الاستهلاكي الكلي	الاستثمار الأجنبي المباشر
1985	40.078	1.742	17.662	2.142	7.226	19.555	0.013
1986	43.511	1.836	15.499	2.122	5.948	17.587	-0.036
1987	47.056	1.937	15.828	1.559	5.402	17.429	-0.013
1988	42.326	2.028	13.993	1.878	5.909	19.127	0.033
1989	35.285	2.084	22.862	2.288	6.458	22.201	0.009
1990	39.309	2.088	13.588	1.389	6.884	23.237	0.013
1991	23.189	2.031	1.840	0.451	15.496	29.289	0.002
1992	34.943	1.422	10.941	0.617	12.575	24.981	0.062
1993	46.740	1.461	18.945	1.044	12.394	26.049	0.025
1994	50.773	1.620	21.362	1.636	12.027	25.210	0.001
1995	51.472	1.628	23.365	1.407	12.487	26.366	0.014
1996	50.081	1.628	22.475	1.204	13.852	26.883	0.552
1997	51.332	1.679	22.816	1.275	13.836	26.591	0.034
1998	53.210	1.764	17.375	2.217	15.697	27.704	0.123

0.125	27.718	14.272	1.976	19.129	1.857	52.259	**1999**
0.023	27.912	13.685	1.814	26.374	1.941	54.707	**2000**
-0.176	28.153	14.643	1.953	23.521	2.010	54.825	**2001**
0.006	31.959	15.663	1.912	20.823	2.070	56.480	**2002**
-0.093	33.464	17.703	2.311	26.304	2.127	66.263	**2003**
0.029	35.351	20.352	2.365	32.782	2.189	73.048	**2004**
0.234	38.675	22.839	2.427	42.441	2.264	80.798	**2005**
0.101	42.392	23.918	2.120	44.519	2.351	87.328	**2006**
0.087	46.727	29.835	1.688	46.454	2.448	92.964	**2007**
-0.004	48.572	30.965	1.935	53.361	2.548	96.860	**2008**
0.929	45.643	27.096	4.197	40.785	2.646	86.281	**2009**
0.231	46.302	26.880	3.825	44.723	2.737	96.359	**2010**
0.259	47.979	26.617	4.384	62.669	2.818	104.258	**2011**

المتغيرات	**ليبيا**							
السنوات	**الناتج المحلي الإجمالي**	**السكان مليون نسمة**	**الصادرات النفطية**	**الصادرات غير النفطية**	**إجمالي الإستيرادات**	**الإنفاق الاستهلاكي الكلي**	**الاستثمار الأجنبي المباشر**	
1985	32.076	3.850	13.020	0.195	7.980	15.184	0.128	
1986	28.434	3.971	8.848	0.167	7.018	13.471	-0.207	
1987	24.254	4.074	6.741	1.813	6.013	11.404	-0.105	
1988	26.092	4.164	6.196	0.616	6.566	12.425	0.100	
1989	27.971	4.249	6.794	1.510	6.739	13.284	0.129	
1990	29.011	4.334	9.999	2.342	6.739	13.329	0.148	
1991	32.882	4.422	9.758	0.978	8.643	16.250	0.088	
1992	32.482	4.510	8.311	1.307	6.784	15.304	0.088	
1993	33.513	4.599	7.814	0.458	8.083	15.5947	0.059	
1994	33.683	4.687	2.848	2.134	6.730	15.152	-0.080	
1995	32.935	4.775	9.037	0.870	5.551	14.860	-0.102	
1996	33.638	4.863	10.261	0.658	6.662	15.759	-0.120	
1997	35.391	4.951	9.495	0.715	6.977	16.353	-0.073	
1998	34.134	5.041	6.407	0.480	5.721	16.474	-0.146	
1999	34.390	5.134	7.906	0.232	5.011	16.092	-0.130	
2000	35.194	5.231	11.188	0.445	5.801	15.542	0.129	
2001	35.374	5.331	11.294	0.480	7.643	17.563	-0.138	
2002	34.932	5.434	15.100	0.654	10.501	18.011	0.231	
2003	39.460	5.5412	20.405	1.624	10.779	18.738	0.215	
2004	41.201	5.653	22.651	2.612	11.007	19.259	0.442	
2005	45.451	51.770	28.300	2.648	11.729	20.169	1.038	
2006	48.504	5.894	31.440	3.082	12.902	21.388	1.818	
2007	50.971	6.023	32.859	3.741	13.444	22.298	3.814	
2008	52.347	6.150	35.517	3.254	13.753	23.071	2.645	
2009	51.981	6.263	32.693	0.079	13.726	22.844	1.213	
2010	54.164	6.355	34.696	2.122	14.261	23.768	1.342	
2011	20.981	6.423	7.907	1.767	14.904	20.273	0.134	

المتغيرات / السنوات	قطر						
	الناتج المحلي الإجمالي	السكان مليون نسمة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الإستيرادات	الإنفاق الاستهلاكي الكلي	الاستثمار الأجنبي المباشر
1985	12.865	0.368	6.412	0.734	2.973	7.093	0.017
1986	13.551	0.395	4.533	0.340	2.486	6.993	-0.003
1987	13.557	0.420	4.517	0.385	2.288	7.388	-0.007
1988	14.358	0.442	3.985	1.168	2.620	7.400	-0.049
1989	15.251	0.460	4.466	1.672	3.006	7.744	-0.005
1990	15.772	0.474	6.765	0.529	3.244	7.432	0.010
1991	15.510	0.483	6.202	0.480	3.207	7.541	0.094
1992	17.267	0.488	6.215	1.875	3.387	7.676	0.087
1993	17.038	0.491	6.467	0.851	2.777	7.729	0.166
1994	17.280	0.495	5.993	1.195	2.897	7.451	0.302
1995	17.694	0.501	6.366	1.053	4.280	8.080	0.200
1996	18.468	0.512	7.002	0.528	4.253	7.955	0.680
1997	24.011	0.529	7.790	0.098	3.873	8.257	0.870
1998	26.705	0.549	8.594	3.899	4.468	8.133	0.888
1999	27.849	0.571	10.571	5.061	4.004	8.003	0.250
2000	30.085	0.591	13.202	6.025	4.904	8.587	0.425
2001	31.257	0.608	12.278	6.571	5.180	8.368	0.522
2002	33.502	0.624	11.779	6.623	4.975	8.859	1.068
2003	34.749	0.654	12.841	6.353	7.431	9.079	0.911
2004	41.427	0.715	15.266	8.789	8.695	10.405	1.565
2005	44.530	0.821	17.585	7.754	13.208	13.479	2.500
2006	56.185	0.978	21.549	9.875	20.868	17.295	3.230
2007	66.290	1.178	24.225	10.719	26.149	19.295	3.909
2008	77.999	1.396	26.355	11.508	27.697	21.213	2.557
2009	87.325	1.598	17.085	26.049	24.688	24.920	7.255
2010	101.934	1.759	25.769	33.827	25.107	27.373	3.823
2011	115.677	1.870	29.868	41.610	26.700	32.325	-0.058

المتغيرات / السنوات	السعودية						
	الناتج المحلي الإجمالي	السكان مليون نسمة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	إجمالي الإستيرادات	الإنفاق الاستهلاكي الكلي	الاستثمار الأجنبي المباشر
1985	169.315	13.220	42.259	2.520	39.298	94.603	0.800
1986	177.520	13.862	36.902	4.338	40.239	104.128	1.974
1987	170.845	14.469	40.781	5.532	36.932	102.398	-2.342
1988	184.896	15.046	42.385	8.570	32.302	99.833	-0.688
1989	185.011	15.600	46.814	8.331	38.419	104.831	-1.269
1990	200.420	16.139	48.962	7.367	36.782	109.661	3.198
1991	218.666	16.670	72.703	6.819	48.568	115.562	0.267
1992	228.787	17.189	78.197	6.319	49.529	114.551	-0.133
1993	228.846	17.680	66.969	6.544	46.310	111.375	2.370
1994	230.369	18.118	65.495	7.687	35.101	106.157	0.599
1995	230.832	18.492	70.659	10.537	36.281	103.966	-3.042
1996	238.643	18.786	82.218	9.780	39.091	109.909	-1.707
1997	244.830	19.021	79.262	10.979	44.603	113.564	4.516
1998	251.770	19.257	56.250	10.800	41.404	110.482	7.397
1999	249.886	19.579	69.679	9.019	40.507	110.519	-1.209
2000	262.042	20.045	98.548	9.199	49.790	122.460	-2.616
2001	263.477	20.682	86.075	11.784	47.470	123.210	0.029
2002	263.813	21.463	89.289	12.102	47.990	124.075	-0.859

-0.777	128.803	54.900	14.524	108.896	22.334	284.014	**2003**
-0.399	138.940	66.060	18.037	132.445	23.214	298.979	**2004**
12.107	153.615	87.716	18.788	161.784	24.041	315.583	**2005**
16.721	170.570	109.842	20.847	172.038	24.799	325.548	**2006**
20.994	184.719	134.194	23.868	178.138	25.504	332.115	**2007**
28.674	197.695	147.259	15.368	205.825	26.167	403.346	**2008**
33.918	206.149	138.038	28.265	150.632	26.809	346.492	**2009**
24.195	213.958	145.185	29.596	178.269	27.448	364.231	**2010**
10.650	227.262	160.952	27.174	207.980	28.083	389.925	**2011**

الإمارات العربية المتحدة							**المتغيرات / السنوات**
الاستثمار الأجنبي المباشر	**الإنفاق الاستهلاكي الكلي**	**إجمالي الإستيرادات**	**الصادرات غير النفطية**	**الصادرات النفطية**	**السكان مليون نسمة**	**الناتج المحلي الإجمالي**	
-0.397	36.843	24.823	6.947	19.569	1.349	72.917	**1985**
0.191	38.274	25.959	5.681	11.950	1.429	59.089	**1986**
0.081	37.837	26.194	8.395	13.632	1.517	62.787	**1987**
0.319	41.663	29.661	7.809	12.883	1.611	61.281	**1988**
0.065	44.545	33.754	12.384	17.139	1.709	69.573	**1989**
-0.187	47.779	37.810	14.054	23.988	1.809	81.923	**1990**
0.042	51.153	44.599	16.156	23.010	1.910	82.628	**1991**
0.205	57.331	54.848	16.538	22.435	2.014	85.392	**1992**
0.623	53.773	29.794	17.911	18.837	2.122	86.469	**1993**
0.098	56.083	31.795	24.873	18.500	2.233	93.907	**1994**
0.574	62.417	32.869	23.467	18.399	2.349	101.625	**1995**
0.440	64.710	40.324	27.245	21.904	2.474	107.581	**1996**
0.344	72.221	44.141	27.791	22.638	2.612	116.887	**1997**
0.405	73.636	43.295	31.284	17.474	2.755	118.792	**1998**
-1.446	78.773	42.798	31.533	22.057	2.897	124.002	**1999**
-0.675	90.427	46.985	31.591	34.873	3.033	139.151	**2000**
1.617	97.257	48.053	33.458	32.654	3.149	141.065	**2001**
0.125	103.055	54.270	38.117	30.008	3.255	144.498	**2002**
5.381	105.459	62.947	47.507	36.898	3.401	157.214	**2003**
11.657	115.316	81.666	60.766	45.212	3.658	172.254	**2004**
10.900	117.654	93.862	62.208	55.079	4.069	180.617	**2005**
11.445	132.659	110.941	67.464	62.651	4.663	198.385	**2006**
11.260	148.353	149.172	76.593	66.979	5.406	204.702	**2007**
9.225	162.127	181.092	72.259	68.898	6.207	211.236	**2008**
3.084	137.516	152.743	106.998	40.726	6.989	201.088	**2009**
3.903	131.326	155.986	103.178	47.448	7.512	203.665	**2010**
4.810	136.773	185.092	92.711	65.482	7.891	212.150	**2011**

المصدر: تم إعداد الجدول أعلاه من قبل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية:

- Annual Statistical Bulletin. 2003. 2006. 2007. 2008. 2012 Organization of the Petroleum Exporting Countries. ISSN 0475-0608.

- UN Data. A World of Information. 2012. http:\\ data. un.org/Data.aspx?d=WDI&f= Indicator_Code%.

- البنك الدولي، 2012، مؤشرات التنمية العالمية.

- مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية – SESRIC.

(*) ان السلسة الزمنية 1985-2011 تمثل البيانات عن المتغير المعتمد المتغيرات المستقلة التي تم ادخالها في الحاسوب ضمن برنامج (Minitab)

(**) احتسبت النسب من قبل الباحث

الاستنتاجات والمقترحات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات ، وهي كالآتي :

اولا: الاستنتاجات

1. تتمتع الدول العربية النفطية المختارة بطاقة إنتاجية متميزة للنفط الخام ، فضلا عن أن احتياطي النفط الخام المؤكد لهذه الدول له وزن نسبي بالنسبة للاحتياطي العالمي للنفط .
2. إن نسبة الطاقة التكريرية للدول العربية المختارة ومنها العراق من إجمالي الطاقة التكريرية العالمية كانت متواضعة ، على الرغم من الإمكانيات التي تمتلكها هذه الدول ، وهذا يعني أن القسم الأكبر من النفط الخام يذهب للتصدير ، كما أن إنتاج المشتقات النفطية فيها بالكاد يكفي لسد حاجة الطلب المحلي المتزايد عليها .
3. اتسمت اقتصادات الدول العربية عينة البحث ومنها العراق بسمات الاقتصادات النفطية كونها أحادية الجانب يكون فيها القطاع النفطي هو العامل الرئيس في تنشيط الاقتصاد وهو مصدر النمو الاقتصادي فيها ، فضلا عن زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) وقطاع الخدمات ، وتراجع الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والصناعات التحويلية.
4. ان الصادرات النفطية لها مكانة متميزة في اقتصادات الدول العربية النفطية عينة البحث ، وقد شهدت تطورا خلال مدة البحث وزيادة العوائد النفطية منها والتي ساهمت في تمويل استيراداتها الرأسمالية والوسيطة والاستهلاكية .
5. تبين ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الإجمالية للدول العربية عينة البحث ، بسبب ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما يشكل اختلالا في اقتصاداتها لعدم استقرار عوائد الصادرات النفطية بسبب ارتباطها بالسوق الخارجية ، مما يجعل الأداء الاقتصادي لهذه الدول رهين الظروف والأزمات الاقتصادية في العالم .
6. تبين من تحليل نتائج النماذج التقديرية للدول العربية المختارة ومنها العراق ما يلي :

أ. بالنسبة للعراق تبين التأثير الموجب والمعنوي للصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ، أما إجمالي الاستيرادات فظهر تأثيرها الايجابي المتواضع ، وكذلك الحال مع الاستهلاك الكلي ، وكان التأثير السالب وغير المعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك الناتج لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق . أما قيمة معامل التحديد المعدل فقد بلغت (R^{-2}= 0.93) ، أي أن 93 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج التقديري . وان الأُنموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي لأن قيمة دربن واتسون كانت اكبر من قيمتها الجدولية العليا والدنيا عند مستوى معنوية 0.05 ، وهي خارج المنطقة الحرجة .

ب. بالنسبة للكويت ، وباستخدام الانحدار المتعدد ببرمجية الخطوات المتتالية (Stepwise) ، فقد ظهر التأثير الايجابي والمعنوي لثلاثة متغيرات وهي (الصادرات النفطية ، الصادرات غير النفطية ، الاستهلاك الكلي) على الأداء الاقتصادي فيها . وقد كانت قيمة $t^{(*)}$ المحتسبة للمتغيرات الثلاثة المذكورة أكبر من قيمة (t) الجدولية وبمستوى معنوية 0.05 ، وهي ذات دلالة معنوية . أما قيمة معامل التحديد المعدل فقد بلغت (R^{-2}= 0.97)

، وتعني أن 97 % من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود الى المتغيرات المستقلة الثلاثة المذكورة أعلاه ، وان 3% من التغيرات فيه تعود الى متغيرات أخرى لم تدخل في الأُنموذج التقديري .

ت. استقر الأُنموذج التقديري لليبيا على متغيرات ثلاثة وهي (السكان ، الصادرات النفطية ، وإجمالي الاستيرادات) ، وكان تأثير السكان والصادرات النفطية موجب ومعنوي في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث ، بينما ظهر التأثير السالب لإجمالي الاستيرادات في ذلك الناتج ، لان معظمها من السلع الاستهلاكية ، وكانت متفقة مع منطق النظرية الاقتصادية . وقد كانت قيمة معامل التحديد المعدل (R^{-2}= 0.93) ، وتعني أن 93% من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي سببها التغيرات في المتغيرات المستقرة أعلاه ، وان 7% تعود الى متغيرات أخرى لم يتم إدخالها في النموذج التقديري .

ث. أما قطر فقد تضمن الأُنموذج التقديري ثلاثة متغيرات مستقلة وهي (الصادرات النفطية ، الصادرات غير النفطية ، الاستثمار الأجنبي المباشر) وكانت مؤثرة في الأداء الاقتصادي معبر عنه الناتج المحلي الإجمالي . اذ كانت إشارة معلمة الصادرات النفطية موجبة ومعنوية ، وان زيادتها بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ (1.56) وحدة . أما معلمة الصادرات غير النفطية فقد بلغت (1.51) ، أي أن زيادتها بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بواحد ونصف وحدة . وقد كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) . والقول نفسه ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر وبتقديرات اكبر بلغت (2.08) وأنها ذات معنوية إحصائية .

ج. بالنسبة للأُنموذج التقديري للسعودية وبعد استبعاد المتغيرات المستقلة غير المجتازة للاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، فقد ظهر التأثير الايجابي والمعنوي للسكان والصادرات النفطية . وقد كانت قيمة (t^*) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (0.05) ، وللاستدلال على معنوية النموذج ككل فقد كانت قيمة (F^*) المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية وبمستوى معنوية (0.05) . ويشير اختبار دربن واتسون الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، إذ كانت قيمته المحتسبة اكبر من قيمته الجدولية الدنيا والعليا ، وتقع خارج المنطقة الحرجة .

ح. وبخصوص الأُنموذج التقديري للإمارات العربية المتحدة ، وبعد استبعاد المتغيرات غير المجتازة للاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية ، فقد كان التأثير الموجب والمعنوي للصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلا عن التأثير الموجب والمعنوي للصادرات غير النفطية في ذلك الناتج . غير أن إجمالي الاستيرادات كان تأثيرها سالب في ذلك الناتج لانها تمثل عامل تسرب من الدخل. وقد كانت قيمة (t^*) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية للمتغيرات المستقلة الثلاثة المذكورة أعلاه . وان القوة التفسيرية للأنموذج المقدر المعبر عنها بمعامل التحديد المعدل قد بلغت (R^{-2}= 0.96) ، وتعني أن 96% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي تعود الى التغيرات في المتغيرات المستقلة الثلاثة أعلاه ، وان 4% من المتغيرات فيه تعود الى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج التقديري .

ثانيا : المقترحات

1. ضرورة تطوير الصناعة النفطية بجميع مراحلها ، وعدم الاكتفاء بتصدير النفط الخام ، وعن طريق زيادة الاستثمار في المشاريع النفطية مما يزيد من القيمة المضافة والأرباح التي تحصل عليها الدول عينة البحث، والذي سينعكس على زيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها .
2. العمل على تخفيض الاعتماد على المورد المتحصل من تصدير النفط ، من خلال تنويع مصادر الدخل بزيادة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وتطويرها باستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة .
3. ان الدول العربية المختارة ومنها العراق تعتمد على تصدير سلعة واحدة واستيراد أنواع مختلفة من السلع المصنعة بسبب تخلف هياكلها الإنتاجية ، مما يجعلها في حالة تبعية لاقتصادات الدول الصناعية المتقدمة ، لذلك لا بد من الاتجاه الى التنويع السلعي في اقتصاداتها المحلية .
4. العمل على تطوير البنى التحتية لتشجيع الاستثمارات وبما فيها الأجنبية ، ووضع الأسس الصحيحة للتعامل معها .
5. ضرورة عمل دراسات مستقبلية لاحقة من قبل الباحثين وفي مجال الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ومكوناته وتأثيراتها في الأداء الاقتصادي لدول مختارة ، فضلا عن دراسة التنويع السلعي في الهيكل الإنتاجي وتأثيراته في الأداء الاقتصادي لدول نامية وعربية كعينة للبحث .

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. أحمد، عمار محمد سلو، 2006، السياسة الإنتاجية والسعرية للملكة العربية السعودية في مجال النفط الخام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
2. التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2003، 2008، 2010، ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، العراق.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات 1996، 1997، 1998، 1999، 2005، 2007، 2009، 2010، http://www.amf.org.ae/ar/jointrep.
4. الجبوري، نوري محمد عبيد كصب، 2010، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق للمدة 1990-2008، رسالة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.
5. الدليمي، سعد عبدالكريم حماد فرحان، 2011، ميزان المدفوعات العراقي 1990-2009، دراسة تحليلية في أسباب الاختلال وطرق المعالجة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار.
6. الساكني، لؤي عباس فاضل حميد، 2004، ضرائب الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
7. سامبا، 2008، 2009، 2010، 2011، سلسلة تقارير الدائرة الاقتصادية، مجموعة سامبا المالية، المملكة العربية السعودية، http://www.samba.com.

8. الشيرواني، شيلان صباح فقي عزيز، 2002، سياسات تسعير المنتجات النفطية في أسواق عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
9. كريم، بودخدخ، 2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009 ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، http://www.guelma24.net/t13353-topic.
10. محبوب، عبدالحفيظ عبد الرحيم، 2012، علاقة نمو الصادرات الصناعية بالنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، http://uqu.edu.sa/page/ar/85784.
11. محمد، بختيار صابر، 2008، أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
12. محمد، سحر قاسم، 2011، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، http://www.cbi.iq/documents/Sahar_1.pdf.
13. محمود، ولد محمد عيسى محمد، 2010، مكانة وأهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة الباحث، العدد 8، جامعة مستغانم (ملحقة غليزان)، الجزائر، http://rcweb.luedld.net/rc8/12.pdf
14. الموسوعة الحرة، 2012، http://ar.wikipedia.org/wiki.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Farnsworth, Grant. V. , 2008 , "Econometrics", University of Wisconsin , http://cran.r-project.org.
2. Gugarati, , D. , and porter D. C. , 2009,"Basic Econometrics ", Mc Graw-Hill, 5.ed. , New York , U.S.A .
3. Hansen, Bruce. E. , 2006 , "Econometrics", University of Wisconsin , http://www.ssc.wise.edu.
4. United Nations Conference on Trade and Development, Trade and Development Report 1999: Fragile recovery and risks trade, Finance and Growth, United Nations, New York and Geneva, 1999, http://unctad.org/en/docs/tdr1999_en.pdf.

ثالثا : المصادر للبيانات المبوبة في الجداول

1. OPEC , Annual Statistical Bulletin. 2003, 2006, 2007, 2008, 2012 .
2. UN Data. A World of Information. 2012. http:\\ data. un.org.
3. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2012 .
4. مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية – SESRIC.